كمسح مدة غير مخيرة اما المخيرة فان اغتسلت ولبست الخف مسحت للنوافل فقط لانها تفتفر لكل فرض فلو لم يجب عليها الغسل لكل فرض مسحت للفرض كالمتيمم للاسلس لا يرفع الحدث اي رفعا عاما من حيث يحدث حين مذ اسما الزمان يجوز اضافته الى الجملة ويجوز فيه تثليث الاعراب والبناء على الفتح ثم قال يكون البناء راجح وبا لعكس فالاول اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها مبني والثاني اذا كان المضاف اليه جملة اسمية او فعلية فعلها معرب كما هنا فاذا اضيف لمفرد وجب اعرابه كما في حديث الباب لان وقت جواز المسح اي الواقع للحدث فلا ينافي جواز التجديد والمسح قبل الحدث يدخل بذلك اي بانقضاء الزمن الذي يحدث فيه بعد لبس الخفين وشمل اطلاقهم النوم واللمس والمس وهو كذلك هذا ض والمعتمد ان المدة تحسب من ابتدا احادكر لان شانها ان يقع باختيار بخلاف خروج الخارج كالبول والغائط والريح ومثله الجنون والاغماء فان المدة تحسب من اخره لان شانه ان يقع باختياره وفم ولو كان مبتلى بالحالة نحو الغائط ومني ما لو تقارن اللمس وخروج الخارج هل تحسب المدة من ابتدا الاول او من انتهاء الثاني فيه نظر والاقرب الاول لانه لو انفرد كان قاطعا للمدة بل الرسيف ابتدا خروج البول مثلا ووجد اللمس قبل انقطاعه فينبغي ان يكون كذلك وكذا الوجه اثنا اللمس مثلا او طرا على الجنون نحو لمس فتحسب المدة من ابتدا اللمس فان افاق وقد بقي شيء من المدة مسحه والا فلا وليتنظر فيمن وجب عليه الاستبراء لمن اعتاد نزول النقطة المعروفة حيث الزموه بذلك حتى يغلب على الظن انقطاعها هل تحسب المدة من ان تنقطع الاول او لا تحسب المدة الا بعد تمام الاستبراء قال ع ش العبرة بالانقطاع الاول فتحسب مدة الاستبراء قبل استيفاء مدة المقيم فتصير غاية لذلك ليوافق قول المهم ان مسح مقيم فلو لم يقم الا بعد انتهاء مدة المقيم كان اقام بعد يومين مثلا فانه يقتصر عليه ولو قال المهم لم يكلم مدة سفر كان اولى لشموله ما لو اقام بعد استيفاء مدة المقيم ان اقام قبل مدته اي الحضر ومثل ذلك اي لان العاصي

بالسفر محكوم عليه بحكم الاقامة ومثله ايضا ما لو مسح في سفر طاعته ثم عصى به بخلاف ما لو عصى في السفر فانه يتم مسح مسافر قد علم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا كان او سفرا عليه فلو احدث في الحضر ولم يمسح فيه فان مضت مدة المقيم قبل سفره وجب تجديد اللبس فلا فالشوبري وقال او اقل منها كيوم ثم سافر ومسح في السفر احسبة المسافر وابتدأوها من الحدث الواقع في الحضر ولو لم يمسح في السفر ايضا حتى مضى يوم وليلة اعتبرت له مدة السفر فلو في سفر المسح بعد يوم وليلة ح اج اي وان اقام قبل مضي ثلاثة ايام ح الضعيف اي الفقوي للرجل واستظهر ق ب تحريمه من نقد علي المراة ايضا لانه بالاولى اشبه منه بالكبير وبفرض انه خلاف فهو غالبا انما يأتي من عيات فلا يجوز للسرف كما في خ ثم الحال ومنه ما يأتي منقال ع ف هب فقول الشارح للرجل ليس بقيد ووجهه ظم فلو ابيح له لبس الخف هل يجوز له المسح الظم جوازه قال واستثنى غيره اي غير صاحب العباب والظم انه كالمغصوب اي فيكون المسح عليه كالعدم ولا يقال هلا قيل بعدم الصحة هنا كما منعوا صحة الاستنجاء به لانا نقول المشروع هنا اللبس وهو لا يحرم من حيث كونه لبسا وهناك المسح وقد حرم من حيث كونه مسحا قال ع ش على المنهج وقد يفرق بان هذا الباب اوسع بدليل صحة المسح على خف الذهب وعدم صحة الاستنجاء به ح قلت وعدم صحة الاستنجاء به فيه مسامحة لتصريحهم بصحة الاستنجاء بالذهب مطلقا طبع وهي اولى والكلام انما هو في الحرمة وعدمها ان طبع وهي حرام والا فلا ح اج قال البلقيني نظير الخف المغصوب غسل الرجل المغصوبة وصورتها انه يجب قطعها فلا يمكن من ذلك ع ش ثم انا الشوبري على التحرير اقول ويمكن تصويره بان يقطع رجل غيره مثلا ويلصقها برجله وتحلها الحياة فيصح المسح عليها ويحتمل عدم التقييد بحلول الحياة ويكتفي بانفصال ما وصله برجله بحيث يمكن المتحم عليه فعل ما يجب لتتريبه في هذه الحالة منزلة الرجل الاصلية اه ع ش وهو خف فوق خف صريحه انه اسم للاعلا فقط ان كان فوق قوي